تقييم كفاءة البنوك الزراعية في مصر

دكتـور
مصطفـى النشـرتي
مدرس بكلية الإدارة والاقتصـاد
جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا

مقدمة

يتوقف نجاح التنمية الزراعية وتحقيق أهدافها على القدر المتاح من عوامل الإنتاج وكفاءة إستخدامها، وعلى ذلك فإن مدى وفرة رأس المال وكفاءة إستخدامه بعد أحد المحددات الرئيسية لتحقيق التنمية الزراعية، وتبدو أهمية الائتمان الزراعي في حل المشاكل التي تواجه المزارعين، حيث يحصل المزارع على دخله من العملية الإنتاجية في مواسم حصاد المحاصيل الزراعية في حين تكون النفقات المطلوبة شبه يومية[١].

يعتبر التمويل الزراعي أحد المشكلات الرئيسية التي تواجه قطاع الزراعة في ظل سياسة التحرير الإقتصادى، خاصة اتجاه البنوك الزراعية إلى تقديم القروض غير المدعومة وضعف قدرة البنوك الزراعية على مواجهه الطلب المتزايد على القروض الزراعية ولابد من دعم هذه البنوك والبحث عن مصادر تمويل مناسبة لتنمية الموارد المالية للبنوك الزراعية[٢].

ومن الجدير بالذكر أن البنوك الزراعية في مصر تقوم بدور هام لتطوير الإنتاج الزراعي والسعي نحو تحقيق معدلات سريعة للتنمية الزراعية وذلك من خلال اعتمادها على المحاور التالية[٣].

١) تمويل الأنشطة الزراعية حيث تقوم البنوك الزراعية بتقديم سلف عينية ونقدية للمحاصيل الزراعية، ويتم توفير التقاوي والأسمدة الكيماوية والمبيدات وسلف الخدمة والجني بالإضافة إلى قروض إنشاء وخدمة المحاصيل البستانية.

٢) تقديم جميع الخدمات المصرفية في القرى وقبول الودائع والمدخرات بمختلف أنواعها، مما يساعد على نشر الوعي الإدخارى في الريف المصري.

٣) تقديم القروض الإستثمارية لتمويل المشروعات الزراعية.

وتجدر الإشارة إلى أن أهمية تمويل الإنتاج الزراعي قد تعاظمت على أثر إنتهاج الدولة لسياسة الإصلاح الإقتصادى والتي صاحبها إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعي من ناحية وإلغاء دعم سعر الفائدة من ناحية الأخرى، الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي، وانطلاقا من ذلك بدأت البنوك التجارية تحجم عن التمويل الزراعي نظراً لارتفاع درجة المخاطر

المرتبطة بالإئتمان الزراعي، الأمر الذي أدى إلى إلقاء العبء على الدولة في توفير الائتمان الزراعي بشروط ميسرة تتلاءم مع طبيعة قطاع الزراعة وذلك من خلال البنوك الزراعية[٤].

مشكلة البحث

تعتبر بنوك التنمية والائتمان الزراعي المصدر الرئيسي لتوفير الائتمان الزراعي الذي يعتبر احد العناصر الأساسية اللازمة للإنتاج الزراعي، حيث تقدم البنوك الزراعية القروض اللازمة لعمليات الإنتاج الزراعي ولتنفيذ مشروعات استصلاح الأراضي ومشروعات الري والصرف ومشروعات الإنتاج الحيواني ومشروعات الصناعات الزراعية.

وكان لسياسة التحرير الاقتصادي التي تم تطبيقها في مصر منذ بداية لتسعينات العديد من الآثار السلبية على نشاط بنوك التنمية والائتمان الزراعي حيث خرجت البنوك الزراعية من تجارة مستلزمات الإنتاج، وبذلك فقدت تلك البنوك مصدر رئيسي لتحقيق الأرباح، وتم إلغاء دعم الفوائد الزراعية وتم تحرير أسعار الفائدة المدينة والدائنة، وبذلك إرتفعت تكلفة القروض التي تعتمد عليها البنوك الزراعية في تنمية مواردها المالية.

ولكي تقوم بنوك التنمية والائتمان الزراعي بدورها التنموي المنشود يجب تحديث تلك البنوك لكي تقدم التمويل لكافة الأنشطة الاقتصادية في الريف المصري ويجب تنمية مواردها المالية وتحديث سياساتها الائتمانية والاستثمارية وتطوير أساليب إدارة تلك البنوك.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

١) تحديد مدى كفاءة السياسة الائتمانية في البنوك الزراعية .

٢) تقييم أداء بنوك التنمية والائتمان الزراعي باعتبارها البنوك المسئولة عن التمويل الزراعي في مصر، وذلك من خلال استخدام مؤشرات السيولة والربحية ومؤشرات توظيف الموارد المالية ومؤشرات ملائمة حقوق الملكية.

٣) إقتراح إستراتيجية لتحديث بنوك التنمية والائتمان الزراعي في مصر لتقوم بدورها المنشود في تقديم التمويل لكافة الأنشطة الاقتصادية في الريف المصري .

فروض البحث

تنقسم فروض هذا البحث إلى الفروض التالية:

الفرض الأول: لا يوجد لدى بنوك التنمية والائتمان الزراعي مشاكل في تنمية مواردهاالمالية تؤثر على توظيف أموالها.

الفرض الثاني: لا يوجد لدى بنوك التنمية والائتمان الزراعي إختلال في هياكلها التمويلية يؤثر على توظيف أموالها.

الفرض الثالث: لا يوجد لدى بنوك التنمية والائتمان الزراعي مشكلة الديون المتعثرة التي تؤثر على نتائج أعمالها.

منهج وأسلوب البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة ووصف خصائص وأبعاد مشكلة البحث، ويستخدم البحث الأسلوب الاستقرائي لتقييم كفاءة البنوك الزراعية في مصر ويعتمد البحث على تجميع البيانات والمعلومات اللازمة لخدمة أغراض البحث وتنظيم هذه البيانات والمعلومات وتحليلها بالإستعانة بالكتب والمراجع والدوريات التي تناولت أبعاد المشكلة والعوامل المؤثرة فيها، وبالتالي إستنتاج النتائج والوصول إلى التوصيات.

إطار البحث

يناقش المبحث الأول دور البنوك الزراعية في التنمية بهدف التعرف على مفهوم التمويل الزراعي والتعرف على سياسة التحرير الاقتصادي وأثرها على التمويل الزراعي، والتعرف على تطور البنوك الزراعية في مصر، ثم إلقاء الضوء على وظائف البنوك الزراعية وبصفة خاصة الوظيفة التمويلية والوظيفة التنموية.

يناقش المبحث الثاني تقييم السياسة الإئتمانية في البنوك الزراعية بهدف التعرف على خصائص السياسة الائتمانية بتلك البنوك والتعرف على شروط منح التسهيلات الائتمانية في البنوك الزراعية. وأسس تقييم الجدارة الائتمانية لعملاء تلك البنوك والكشف عن سلطات منح القروض

والضمانات المطلوبة للحصول على القروض بالإضافة إلى التعرف على مخاطر الائتمان الزراعي.

يناقش المبحث الثالث تقييم الأداء المالي للبنوك الزراعية بهدف التعرف على مصادر الأموال ومجالات توظيف الأموال بالبنوك الزراعية والتعرف على مؤشرات السيولة والربحية ومؤشرات ملائمة حقوق الملكية ومؤشرات توظيف الموارد المالية.

يناقش المبحث الرابع كيفية رفع كفاءة البنوك الزراعية في مصر بهدف التعرف على كيفية تحديث البنوك الزراعية وكيفية علاج مشكلة الديون المتعثرة في البنوك الزراعية وكيفية تحديث الفروع الإسلامية لتلك البنوك.

المبحث الأول

دور البنوك الزراعية في التنمية

يتوقف نجاح التنمية في تحقيق أهدافها على القدر المتاح من عوامل الإنتاج ودرجة كفاءة إستخدامها، ويعتبر رأس المال عنق الزجاجة بالنسبة لتحقيق أهداف وبرامج التنمية الزراعية وهو الأمر الذي دفع الكثير من الدول النامية إلى طلب القروض من العالم الخارجي، وفى نفس الوقت فإن إتاحة هذا التمويل للأنشطة الزراعية في تلك الدول يعد هو الأساس الذي يمكن القطاع الزراعي من تحقيق أهدافه الإنتاجية وبصفة خاصة المزارع الصغيرة التي تعانى من القصور في مواردها المالية الذاتية[٥].

يعتبر قطاع الزراعة في مصر أحد القطاعات الاقتصادية الهامة ويرجع ذلك إلى العديد من العوامل من أهمها[٦].

١) يساهم القطاع الزراعي في توفير الإحتياجات الغذائية واللازمة لسد حاجة السكان المتزايدة.

٢) تلبية احتياجات الصناعة من المواد الخام الأولية وبصفة خاصة الصناعات الغذائية وصناعة الغزل والنسيج.

٣) يعتبر القطاع الزراعي مصدراً أساسياً للنقد الأجنبي والذي يستخدم في إستيراد إحتياجات التنمية الاقتصادية من السلع الإستثمارية والمواد الخام اللازمة لإقامة الصناعات المطلوبة وتوفير حاجة المواطنيين من السلع الغذائية.

٤) يعتبر قطاع الزراعة والأنشطة المرتبطة به مصدر دخل لعدد كبير من العاملين في مصر.

تمويل التنمية الزراعية في مصر

الهدف من التمويل الزراعي هو توفير الأموال وإدارتها بالكيفية التي تحقق درجة عالية من الكفاءة الاقتصادية وهو في الواقع جزء من القرارات الزراعية المتعلقة بكيفية الحصول على

الموارد المالية وإستخداماتها المختلفة في الزراعة، ولا يقتصر التمويل الزراعي على عمليات الإنتاج الزراعي بل يشمل أيضاً تنمية الموارد الزراعية مثل مشروعات استصلاح الأراضي والري والصرف والصناعات الغذائية[٧].

هناك خلط بين مفهوم التمويل الزراعي ومفهوم الإئتمان الزراعي حيث ينصرف مفهوم التمويل الزراعي إلى توفير الأموال وإداراتها بالكفاية التي تحقق درجة عالية من الكفاءة الإقتصادية، في حين ينحصر مفهوم الإئتمان الزراعي في توفير السيولة المالية للمزارعين سواء في صورة نقدية أو عينية لتمكينهم من ممارسة نشاطهم الإنتاجي والتوسع فيه مقابل التزامهم بسداد تلك الأموال وفائدتها وقت الإستحقاق، دون أن يمتد ذلك إلى التدخل في إدارة تلك الأموال من جانب البنك المقرض[٨].

تقوم التنمية الزراعية بدور أساسي في التنمية الشاملة في مصر وتتركز دورها في التنمية في تحقيق الأهداف التالية[٩]:-

١) توفير المواد الغذائية بالكمية المناسبة لعد السكان الذين يتزايد بمعدلات متضاعفة وتبرز أهمية هذا الهدف وضرورة مواجهته في وجود فجوة غذائية كبيرة.
٢) توفير أكثر قدر من السلع اللازمة للإنتاج الصناعي ودفع عملية التنمية الصناعية، حيث يوفر الإنتاج الزراعي المواد الخام اللازمة للعديد من الصناعات الغذائية مثل صناعة السكر والزيوت النباتية وصناعة حفظ الأغذية والألبان وصناعة الغزل والنسيج.
٣) تحسين الميزان التجاري لمصر حيث تهدف التنمية الزراعية إلى زيادة السلع التصديرية وخفض الواردات.
٤) توفير فرص العمل في بالقطاع الزراعي.

مفهوم التمويل الزراعي

يعتبر الإئتمان الزراعي في مصر المصدر الرئيسي لتمويل النشاط الزراعي وذلك لضآلة المدخرات في الريف وإنخفاض القدرة على التمويل الذاتي ويعتبر الإئتمان الزراعي أداه الدولة

لضمان إستقرار الإنتاج الزراعي والنهوض به، من حيث الكم والنوع من خلال توفير مستلزمات الإنتاج في صورة سلف عينية أو من خلال توفير الأموال اللازمة للإنفاق الإنتاجي في قطاع الزراعة[١٠].

ولا يقتصر دور الإئتمان الزراعي على مراحل الإنتاج المباشر في الزراعة بل يتعدها إلى مشروعات البنية الأساسية اللازمة في هذا المجال، مثل مشروعات الري والطرق والكهرباء ومياه الشرب ومن هنا ظهرت أهمية الائتمان الزراعي لتوفير التمويل اللازم لتأمين واستمرار العملية الإنتاجية ومساعدة المزارعين وتوفير احتياجاتهم التمويلية.

يعتبر التمويل الزراعي من أهم المشاكل التي تواجه الأنشطة الزراعية بوجه عام لما تنطوي عليه عملية التمويل الزراعي من المخاطر الإئتمانية التي تجعل الكثير من المؤسسات المالية عازمة عن إقراض المزارعين ويرجع ذاك إلى العوامل التالية[١١]:

١) الإنتاج الزراعي عرضه للتقلبات المناخية التي قد يترتب عليها ضياع المحصول ومن ثم إحتمالات عدم سداد القروض.
٢) الإنتاج الزراعي عرضه للتقلبات الشديدة في الأسعار بسبب إنعدام المرونة بين العرض والطلب.
٣) دورة الإنتاج الزراعي أطول نسبياً عما هو عليه الحال بالنسبة للنشاط التجاري وبالنسبة للكثير من الأنشطة الصناعية.
٤) يتصف الإئتمان الزراعي بالسكون حيث لا تصاحبه عادة عمليات مصرفية أخرى كفتح الإعتمادات والتأمين وغيرها، كما هو الحال بالنسبة لأنواع الإئتمان الأخرى، ومن ثم فإن عائده الكلى بالنسبة للبنوك لا يتجاوز الفائدة الخاصة به.

كما يتناول مفهوم التمويل الزراعي الكيفية التي يمكن بواسطتها الحصول على الأموال وإستخدامها في القطاع الزراعي أي أن التمويل الزراعي يبحث في الوسائل التي يمكن بواسطتها تجميع الأموال التي يحتاجها قطاع الزراعة ويبحث عن أفضل الطرق لاستعمال الأموال في الإنتاج الزراعي[١٢].

سياسة التحرير الاقتصادى وأثرها على التمويل الزراعي

تهدف سياسة التحرير الاقتصادي في مجال الزراعة إلى إلغاء التحكم الحكومي في أسعار المحاصيل الزراعية وإلغاء القيود الحكومية في مجال تسويق المحاصيل الزراعية وتركها للقطاع الخاص، وكان لسياسة التحرير الاقتصادي في مجال الزراعة بعض الجوانب الايجابية مثل ارتفاع أسعار للمحاصيل الزراعية وإلغاء الدورة الزراعية وإلغاء التوريد الإجباري لجمع المحاصيل وإنهاء احتكار الدولة لتوزيع مستلزمات الإنتاج وتركها للقطاع الخاص ليتم تداولها بعيدا عن البنوك الزراعية، بالإضافة إلى تخفيف شروط الاستيراد من الخارج لمستلزمات الإنتاج، كما يوجد أيضا بعض الجوانب السلبية لسياسة التحرير الاقتصادي في مجال الزراعة مثل إلغاء الدعم على أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي مع ارتفاع أسعارها عالميا الأمر الذي أدى إلى عدم الاستفادة الكاملة من تحرير أسعار الحاصلات الزراعية[١٣].

مع بداية التسعينات تم تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى ولضمان كفاءة عملية الإصلاح التزمت الحكومة بتوفير الاستقرار الإقتصادي وذلك عن طريق تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة وأتباع سياسة نقدية تؤدى إلى تحقيق التوازن المنشود، وتمثلت هذه السياسة في مجال التمويل في تحرير أسعار الفائدة وإصدار أذون الخزانة وتوحيد سعر صرف الجنيه المصري وأصدر البنك المركز المصري نظام جديد لتصنيف الأصول والإلتزامات وتكوين المخصصات لها، وبدأ في تطبيق نظام لتجميع مخاطر الإئتمان وتم إلغاء نظام السقوف الإئتمانية وصبح الإئتمان المصرفي المقدم إلى القطاع الخاص لا يخضع لأي قيود كمية.

وبتحليل أثر سياسة التحرير الإقتصادى على التمويل الزراعي يتضح لنا ما يلي[١٤]:-

١) تعتمد البنوك الزراعية على البنوك التجارية في تغطية إحتياجاتها التمويلية قصيرة الأجل التي تقدر سنوياً بحوالى ١٥٠٠ مليون جنيه وقد أدى تحرير سعر الفائدة إلى قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة في الأجل القصير، بينما لا تستطيع البنوك الزراعية رفع أسعار الفائدة على القروض الزراعية وهى قروض موسمية يجب أن يظل سعر الفائدة عليها ثابتا طوال

الموسم حتى لا تتأثر العملية الإنتاجية الزراعية، الأمر الذي أدى إلى تحمل البنوك الزراعية لفروق هذه الأسعار.

٢) أدى إصدار أذون الخزانة إلى اجتذاب السيولة النقدية المتوفرة لدى البنوك التجارية والتي كانت تعتمد عليها البنوك الزراعية في تغطية احتياجاتها التمويلية.

٣) يترتب على لجوء البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال إلى رفع أسعار الفائدة على الودائع والمدخرات سحب هذا الودائع من البنوك الزراعية لانخفاض سعر الفائدة على الودائع ومن ثم فقدت البنوك الزراعية أحد مصادر التمويل المضمونة، وأمام هذا الوضع قامت البنوك الزراعية برفع سعر الفائدة على الودائع مما أدى إلى ارتفاع سعر الفائدة وبالتالي ارتفاع تكلفة التمويل الزراعي.

٤) طبقاً لإجراءات التحرير في القطاع الزراعي خرجت البنوك الزراعية من مجال شراء وتوزيع مستلزمات الإنتاج، على أن يقتصر دور البنوك الزراعية على تقديم التمويل للقطاع الخاص والقطاع التعاوني للقيام بهذا الدور، الأمر الذي أدى إلى زيادة حجم التمويل المطلوب من البنوك الزراعية.

٥) أدى تطبيق نظام تصنيف القروض والإلتزامات وتكوين المخصصات الذي أصدره البنك المركزي المصري إلى تخفيض الفائض القابل للتوزيع في البنوك الزراعية نتيجة تكوين مخصصات إضافية، ومن ثم عدم قدرة البنوك الزراية على منح الائتمان وتزايد الاعتماد على العملاء الذين يقدمون ضمانات سهلة التسييل.

تطور البنوك الزراعية في مصر

تعتمد اقتصاديات الدول النامية لحد كبير على الإنتاج الزراعي الذي ينمو بدوره بتقديم الإئتمان الزراعي المناسب ومن الملاحظ عدم استقرار سياسة الإقراض الزراعي في مصر خلال النصف الأخير من القرن العشرين ويرجع ذلك إلى حدوث تغيرات في حجم الطلب على الإئتمان الزراعي وحجم القروض الزراعية وأجالها المتاحة، وهذه التغيرات مرتبطة بخطط التنمية الزراعية في

مصر التي تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي وتحقيق الاستقرار في أسعار المنتجات الزراعية، وقد أنعكس ذلك على دور البنوك الزراعية في تمويل الإنتاج الزراعي.

يعتبر تمويل الإنتاج الزراعي أحد أهم المشاكل التي تواجه الأنشطة الزراعية بوجه عام وقد برزت الحاجة إلى نظام متكامل لتمويل الأنشطة الزراعية وقد مرت تجربة إنشاء البنك الزراعي بالمراحل التالية[١٥].

١) أنشاء البنك الزراعي المصري خلال الفترة من ١٩٠٢ إلى ١٩٣٦ بهدف مساعدة صغار الملاك، حيث كان البنك يقدم السلف الزراعية ولكن المزارعون لم يحسنوا إستخدام القروض التي حصلوا عليها من البنك كما أدى الكساد النسبي الذي ساد في مصر عام ١٩١١ إلى عجز المزارعين عن السداد وأضطر البنك إلى نزع ملكية الأراضي الأمر الذي أضطر الحكومة إلى إصدار قانون يقضي بعدم نزع الملكية الأراضي أقل من خمسة أفدنة، ومن هنا إنخفضت القروض التي يقدمها البنك وتوقف عن مزاولة النشاط عام ١٩٣٦.

٢) إنشاء بنك التسليف الزراعي المصري خلال الفترة من ١٩٣١ إلى ١٩٤٧ بموجب مرسوم بقانون برقم ٥ لسنة ١٩٣٠ وقد حقق ذلك المرسوم عدة أغراض أساسية في مقدمتها قيام مؤسسة قوية للائتمان الزراعي، بما يخدم قطاع الزراعة ككل وأعطى للحكومة دور أساسياً في إدارة وتوجيه ومراقبة نشاط ذلك البنك، وكان البنك يقدم السلف النقدية للجمعيات التعاونية وصغار الملاك الذين لا يتجاوز ملكيتهم ٣٠ فدان ولا تقدم أي قروض نقدية للمستأجرين إلا بضمان الملاك.

٣) اعتبارا من عام ١٩٥٧ بدأ تنفيذ نظام الإئتمان الزراعي التعاوني واعتبرت الحكومة ذلك النظام أداه لتخليص الفلاح المصري من الاستغلال، واستهدف هذا النظام ربط كل المزارعين بالجمعيات التعاونية في القرى، واعتبارا من ١٩٦٢ تم حصر حيازات أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية بحيث يحصل كل مزارع على احتياجاته الفعلية من القروض من خلال الجمعية التعاونية بحيث لا يتم التعامل الإئتماني من قبل البنك مع المزارع مباشرة.

٤) اعتبارا من عام ١٩٦٤ تم إشهار ١٧ بنك للتسليف الزراعي بالمحافظات الزراعية، وتم تحويل بنك التسليف الزراعي والتعاوني إلى المؤسسة المصرية للإئتمان الزراعي والتعاوني التي يشرف عليها وزير الزراعة.

٥) منذ أواخر عام ١٩٧٦ تم تحويل المؤسسة العامة للإئتمان الزراعي والتعاوني إلى هيئة قابضة عامة لها الشخصية الإعتبارية بموجب القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ تحت مسمى البنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي ، ويتبع ذلك البنك بنوك التنمية الزراعية في المحافظات.

٦) كان البنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي يقوم بالدور الرئيسي في مجال تداول مستلزمات الإنتاج الزراعي والحاصلات الزراعية حيث يتوافر لدى البنك مخازن منتشرة على مستوى الجمهورية، ومنذ بداية عام ١٩٩٠ بدأ دور البنك ينحصر في ذلك المجال، ومع بداية عام ١٩٩٢ أصبح التعامل في كافة مستلزمات الإنتاج الزراعي مفتوحاً بالكامل أمام القطاع التعاوني والقطاع الخاص على حد سواء.

مما سبق يتضح لنا أن سياسة التحرير الإقتصادى والسياسة الزراعية التي يتم تطبيقها منذ بداية التسعينات كان لها أثار سلبية على نشاط تلك البنوك وإيراداتها، فإن الأمر يستلزم قيام البنوك الزراعية بدورها التنموي المنشود في الريف المصري والإتجاه نحو التمويل الريفي ويتطلب ذلك تغطية مختلف الأنشطة والخدمات المرتبطة بقطاع الزراعي، وبالتالي تحول البنوك الزراعية من التمويل الزراعي إلى التمويل الريفي.

الوظيفة التمويلية للبنوك الزراعية

تقوم البنوك الزراعية بدور هام لخدمة قطاع الزراعة وذلك من خلال توفير القروض بآجال استحقاق مختلفة للجمعيات الزراعة وصغار الملاك حيث تقوم البنوك الزراعية تلبية احتياجاتهم التمويلية قصيرة الأجل وطويلة الأجل لمواجهه نفقات الزراعة وشراء الآلات الزراعية وغيرها، وتوفير التمويل اللازم لاستصلاح الأراضي وتوفير مصادر المياه[١٦].

يمكن حصر الوظائف الأساسية للبنوك الزراعة فيما يلي[١٧].

١) نتيجة لأن الزراعة بطبيعتها نتمثل في وحدات إنتاجية صغيرة منتشرة انتشار واسعاً، ونتيجة لأن المزارع بطبيعتهه أقل اتصالاً بالمؤسسات الإئتمانية وأقل قدرة على التنقل، فإن المزارع يحتاج عادة إلى مؤسسات تمويلية ذات طبيعة خاصة بحيث تكون قريبة منه من ناحية وعلى معرفة ودارية بطبيعة المشاكل التسويقية والإنتاجية التي تقابله من ناحية أخرى.

٢) منح قروض قصيرة الأجل وذلك لتمويل عمليات شراء التقاوي والأسمدة والمبيدات الحشرية التي يحتاجها المزارعون بشروط ميسرة، والبنوك الزراعية في قيامها بمثل هذا العمل تقوم في نفس الوقت بوظيفة أخرى لا تقل أهمية عن الأولى، وهى أنها تقدم للمزارعين خدمات الإرشاد الزراعي بتعريفهم بأنواع التقاوي المنتقاة والأسمدة المناسبة وإرشادهم عن بعض وسائل الفن الإنتاجي المتقدم، وذلك لرفع الكفاءة الإنتاجية للأرض.

٣) منح القروض متوسطة الأجل لتمويل عمليات شراء الماشية وبعض الآلات والإنشاءات اللازمة للتوسع الرأسي في الزراعة.

٤) منح القروض طويلة الأجل سواء للأفراد أو للمؤسسات وذلك لاستصلاح الأراضي البور أو لاستصلاح أرض جديدة.

٥) تمويل تجارة مستلزمات الإنتاج والمنتجات فهي تقدم التمويل اللازم لتجارة الأسمدة والمبيدات الحشرية والبذور للمزارعين وتقوم بشراء المحاصيل الزراعية.

الوظيفة التنموية للبنوك الزراعية

تقوم البنوك الزراعية بوظائفها التنموية من خلال البنك الرئيسي لتنمية والائتمان الزراعي بالإضافة أن بنوك التنمية والائتمان الزراعي بالمحافظات وعددها ١٧ بنك، يتبعها بنوك القرى التي تتعامل مباشرة مع المزارعين وتقدم الخدمات الإئتمانية لهم، حيث يخدم بنك القرية الواحد ما يقرب من ستة قرى في المتوسط.

وبتحليل نشاط بنوك القرى في مصر أتضح أن هذه البنوك لم تعد ترتكز على نشاط الإئتمان الزراعي باعتباره من الأنشطة التقليدية، واتجهت إلى الإئتمان الخاص بالتنمية الريفية واستثمار

الأموال في إقامة مشاريع التنمية الخاصة بالإنتاج الحيواني وتنفيذ سياسة الأمن الغذائي، والمساهمة في نشر الملكية الزراعية بالإضافة إلى تقديم القروض بضمان الحيازة الزراعية، ومن أهم الأنشطة التي تقوم بها بنوك القرى نشاط تجميع المدخرات المحلية في القرى[١٨].

لقد اتجهت بنوك القرى بعد صدور القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ إلى تقديم القروض الإستثمارية التي تخدم خطة التنمية الريفية في القرى بغرض زيادة دخل المزارعين بعد أن كان دور بنوك القرى قاصراً على تمويل الخدمات الزراعية فقط.

مما سبق يتضح لنا حدوث تطوير في مفهوم الإئتمان الزراعي حيث أتسع نطاقه وتزايد عدد المستفيدين من الإئتمان الزراعي بما يعنى تحوله نحو التمويل الريفي كمفهوم أشمل وأوسع يغطى مختلف الأنشطة والخدمات المرتبطة بقطاع الزراعة، ومن ثم تحول وظيفة البنوك الزراعية من وظيفة تمويلية إلى وظيفة تنموية، فقد أصبح لبنوك القرى دورها التنموي المنشود بالإضافة إلى وظيفتها المصرفية بما تتميز به من الانتشار والتواجد في المجتمع الريفي ومن ثم تمويل التنمية الريفية[١٩].

مما سبق يتضح أن التمويل الريفي من أهم العوامل المؤثرة في القطاع الزراعي ويجب تطوير البنوك الزراعية في مصر لتقوم بدورها التنموي المنشود وتقديم التمويل اللازم للتنمية الريفية بالإضافة إلى منح الإئتمان لصغار المزارعين في الريف المصري.

المبحث الثاني

تقييم السياسة الإئتمانية في البنوك الزراعية

يعتبر الإئتمان الزراعي احد الأدوات الأساسية اللازمة لإستمرار التنمية الزراعية والريفية وزيادة الدخل ورفع مستوى معيشة سكان الريف، وذلك من خلال توفير السيولة اللازمة لممارسة مختلف الأنشطة الزراعية والأنشطة المرتبطة بها، وبالتالي فإن نجاح السياسة الإئتمانية الزراعية تساهم في تحسين كفاءة الأداء في القطاع الزراعي ومن ثم زيادة مساهمة الزراعة في الناتج القومي الإجمالي[٢٠].

القواعد الأساسية للإئتمان الزراعي

لابد أن يتوافر قواعد أساسية حتى يتمكن الإئتمان الزراعي من تحقيق أهدافه وهذه القواعد يمكن حصرها فيما يلي[٢١]:-

١) أن يكون حجم القرض بالشكل الذي يفي بحاجة المحصول الزراعي الذي يصرف من أجله.

٢) عدم كفاية القروض الإستثمارية قد يؤدى إلى توقف المشروعات الزراعية أو اللجوء إلى مصادر أخرى للإقتراض.

٣) عدم المبالغة في منح الإئتمان الزراعي لأن التنمية ستؤدى إلى سوء إستخدام القروض وزيادة تكلفة الإنتاج دون مبرر إقتصادى والمطلوب تحديد الحجم الأمثل للقروض وحسن إستخدامها.

٤) يجب تقديم القروض وقت الحاجة إليها مع متابعة تنفيذ القرض من أجل التحقيق من إستخدمها في الغرض المخصص له.

٥) تخفيض تكلفة الإئتمان الزراعي إلى الحد المناسب سواء من ناحية سعر الفائدة أو من ناحية العمولات ومصروفات المنح أو السداد.

٦) أن يمتد الإئتمان الزراعي ليشمل كل المزارعين وبصفة خاصة صغار المزارعين.

٧) مراعاة أحوال المزراع وما قد يتعرض له إنتاجهم من مخاطر يلزم أخذها في الإعتبار عند تحصيل القروض.

خصائص السياسة الائتمانية الزراعية

ارتكزت السياسة الائتمانية للبنوك الزراعية على عدد من المحاور أهمها[٢٢].

١) توفير القروض الموسمية للإنتاج الزراعي بما يمكن المزارع من زيادة الإنتاجية وذلك بواقع ٧٠% من التكلفة الفعلية اللازمة لزراعة كل محصول.

٢) منح جميع المشروعات الزراعية المرتبطة بها قروض نسبة تتراوح من ٥٠% إلى ٨٠% كم إجمالي التكاليف الإستثمارية وفقاً لنتائج الدراسة الإئتمانية ونوعية المشروعات ونوع القرض المطلوب.

٣) تمويل مختلف مراحل تسويق الحاصلات الزراعية للحد من تأثير تقلبات السوق على المزارعين، وبالتالي على الإنتاج الزراعي بمنح قروض للمزارعين بضمان المحصول يمثل ٦٠% من القيمة السوقية بنظام الرهن الحيازى تسدد عند بيع المحاصيل، ومنح قروض للتجارة بنظام الرهن التجاري يمثل ٦٥% من ثمن شراء المحاصيل.

٤) إستلام المحاصيل الإستراتيجية التي ترى الدولة إستلامها إختيارياً مثل محصول القمح.

٥) تأجير ساحات التخزين وتقديم خدمات التخزين في المستودعات والمخازن التي تبلغ مساحتها ٤ مليون متر مربع تمثل ٥٦% من إجمالي الطاقات التخزينية بالدولة.

٦) تمويل تجار التجزئة على مستوى القرية بما يضمن توفير مستلزمات الإنتاج مع وضع حد أقصى لحجم القروض التي يمكن منحها للمزارعين.

٧) تمويل الجمعيات التعاونية الزراعية على مستوى القرية وتقديم القروض اللازمة للشراء مستلزمات الإنتاج.

٨) التوسع في الإئتمان الممنوح لتنمية المزارع الريفية والمجال أمام شباب المزارعين للإستفادة من مختلف أنواع القروض المتاحة في البنوك الزراعية.

٩) تقديم الخدمات المصرفية كقبول الودائع والمدخرات عدا الحسابات الجارية وإصدار السندات وشهادات الإدخار بكافة أنواعها وأجالها وإصدار خطابات الضمان.

شروط منح القروض الزراعية

تشمل القروض الزراعية جميع الزراعيين سواء كانوا ملاك أو مستأجرين والصادر لهم بطاقات حيازة زراعية، بالإضافة إلى الجمعيات التعاونية ومعظم المتعاملين مع البنوك الزراعية هم صغار المزارعين والحائز لمساحات تقل عن ثلاثة أفدنة، مما يشير إلى ضرورة توفير التمويل الزراعي منخفض التكلفة لمعظم المتعاملين حتى لا يتأثر الإنتاج الزراعي في نصف المساحة المنزرعة في مصر، وتعتبر القروض الزراعية من القروض قصيرة الأجل التي لا تزيد مدة إقراضها للمزارعين عن ١٤ شهر، ويتم تقديم هذه القروض نقداً لتوفير مستلزمات الإنتاج من القطاع الخاص في حدود ٧٠% من إجمالي تكلفة إنتاج المحاصيل وأسعار فائدة غير مدعمة[٢٣].

أستحدث القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ أنشطة جديدة للبنوك الزراعية في المجال الإستثمارى للمشروعات الإنتاجية الزراعية وتنقسم القروض الإستثمارية إلى الأنواع التالية[٢٤].

١) قروض قصيرة الأجل ويتم صرف القروض بمعدلات تتراوح من ٥٠%إلى ٧٥ % من تكلفة المشروع ويتم سداد تلك القروض خلال مدة أقصاها ١٤ شهر من تاريخ صرف القرض ويستخدم هذه القروض لتمويل الزراعة المحمية والثروة الحيوانية والمزارع السمكية ويجب أعداد دراسة جدوى لتلك المشروعات مع التحقيق من توفر عناصر الجدارة الإئتمانية.

٢) قروض متوسطة الأجل تزيد أجالها عن ١٤ شهر وتقل عن ٥ سنوات واهم شروط تلك القروض تحقيق البنك من توافر عناصر الجدارة الإئتمانية وتقديم دراسة جدوى للمشروع تظهر جدارته من الناحية الفنية والتسويقية والمالية، ومقدار المشروع على الوفاء بالإلتزامات في المواعيد المحددة وتستخدم هذه القروض لإنشاء البساتين في الأراضي الجديدة وزراعة قصب السكر والبرسيم الحجازي وعلف الفيل، وتوجد بعض الشروط الخاصة لبعض أنواع القروض حسب طبيعتها ودرجة المخاطر التي تواجه المشروع.

٣) القروض طويلة الأجل التي تزيد أجالها عن ٥ سنوات ونشترط لمنحها توفر عناصر الجدارة الإئتمانية للمقترض مع تقديم دراسة الجدوى الإقتصادية، مع شروط خاصة لبعض المشروعات مثال توفير مصدر مياه صالح للزراعة بالنسبة لقروض إستصلاح الأراضي.

تقييم الجدارة الإئتمانية لعملاء البنوك الزراعية

يتولى مسئول الإئتمان في البنوك الزراعية تحليل خمسة عناصر أساسية يطلق عليها عناصر الإئتمان وذلك للوقوف على مدى الجدارة الإئتمانية لطالبي القروض وهذه العناصر هي[٢٥].

١) الحكم على شخصية المقترض من وقائع عاداته الشخصية وسمعته في المجتمع والتاريخ المالي له ومدى قدرته على إدارة نشاطه، وللتأكد من حسن سمعه طالبي القروض تخصص البنوك أجهزة مسئولة على الإستعلام عن طالبي القروض.

٢) يعتبر المركز المالي من الناحية الإئتمانية دليل على قدرة المدين على الدفع في الأجل الطويل، ويمكن تقييم المركز المالي لطالب القرض عن طريق تحليل القوائم المالية والتعرف على الممتلكات الخاصة بطالبي القروض والإطلاع على مركز العميل لدى الإدارة المركزية لتجميع مخاطر الإئتمان بالبنك المركزي.

٣) قدرة طالب القرض على سداد الإقساط والفواتير في المواعيد المحددة ويتوقف ذلك على دخله وكيفية التصرف فيه وعلى حجم المدفوعات الدورية التي يقوم بسدادها.

٤) يجب تحليل القرض الذي يطلبه العميل حتى يتم التأكد من أن الغرض المستخدم فيه القرض مشروع ويتمشى مع أهداف البنك.

٥) عند تحديد الضمانات المطلوبة من العميل يجب التعرف على حجم المخاطر المتوقعة والتدفقات النقدية للمشروع وأن يتناسب قيمة الضمان مع قيمة القرض وأجل القرض.

تحديد سلطات اعتماد منح القروض

يعتبر بنك التنمية والإئتمان الزراعي من البنوك ذات الفروع والتي تتميز بوجود قدر كبير من اللامركزية حيث يوزع نشاط البنك بين فروع عديدة منتشرة جغرافياً، ويندرج سلطة إعتماد منح القروض بالبنك من مجلس الإدارة بالبنك الرئيسي إلى رؤوساء مجالس الإدارة بنوك المحافظات إلى مديري عموم الإئتمان بنوك المحافظات إلى مديري الفروع إلى مديري بنوك القرى واللجان التابعة لهم، وسلطات منح القروض عبارة عن مبالغ مالية يصرح لكل مستوى إداري مختص بالموافقة على طلبات القروض المقدمة له في حدودها، وتندرج هذه المبالغ من أصغر سلطة

مختصة مسئولة عن الإقراض حتى أعلى سلطة مختصة بالاقتراض، وإذا زاد المبلغ المالي للقرض عن السلطة المخولة لأحد المستويات الإدارية فإنه يتم رفع سلطة القرض إلى المستوى الإداري التالي له مباشرة[٢٦].

ضمانات القروض في البنوك الزراعية

تتطلب عمليات الاقتراض من البنوك تقديم الضمانات اللازمة والكفاية للوفاء بقيمة القرض عند عجز المقترض عند السداد، وهناك عدد من المشاكل المرتبطة بتقديم الضمانات العقارية من أهمها كثرة الأراضي الراعية غير المسجلة والمتنازع عليها وبالإضافة إلى تشتت الحيازة المملوكة لصغار المزارعين عن الأقتراض بضمان تلك الأراضي خوفاً من عدم القدرة على السداد[٢٧].

يستند نظام الإئتمان الزراعي أساساً على ضمان المحصول بالإضافة إلى الضمانات التالية[٢٨]:

١) الضمانات الإنتاجية وتهدف إلى إستخدام القرض في الإنتاج الذي خصص له وبحيث يتوفر للمقترض دخل يكفى لسداد قيمة القرض على أن يتبقى للمقترض هامش مناسب من الربح بعد سداد ما عليه من ديون وهذا النوع من الضمانات تحقق إذا تم صرف القروض للمزارع سواء كان مالك أو مستأجر.

٢) الضمانات القانونية وتهدف إلى صيانة الأموال وإمكانية تحصيل القروض وهى أما ضمانات مدنية تحول للقروض أولوية في التحصيل وينص القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ الخاص بتنظيم بنك التنمية والإئتمان الزراعي أن تكون لمستحقات البنك والبنوك التابعة له لدى الغير إمتياز عام على جميع أموال المدين من منقول أو عقار ويكون للبنك حق تحصيل المستحقات بطريق حجز الإداري.

مخاطر الائتمان الزراعي

ومن الجدير بالذكر أن تقديم الإئتمان الزراعي يكتنفه قدر كبير من المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها البنوك الزراعية عن البنوك التجارية، يرجع أهمها إلى ما يلي [٢٩]:

١) الطـول النسـبي لـدورة الإنتـاج الزراعـي مقارنـة بـدوره الإنتـاج الصـناعي وهـو مـا يتـيح للمزارعين مساحة زمنية أكبر لأنفاق الأموال المقترحة أو إستخدامها في مجالات أخرى ومن ثم تعرض البنك الزراعي لمصاعب عند قيامه بالتحصيل من العملاء.

٢) انخفاض عائد الإئتمان الزراعي فقد لا يكفى فى بعض الأحيان لتغطية النفقات التي تحملها البنك.

٣) التأشير السلبي للظروف الجوية والطبيعية على المحاصيل الزراعية يحمل في طياته إحتمالات عجز المزارعين عن الوفاء بالتزاماتهم المالية نحو البنك.

٤) عدم توافر ضمانات سريعة وحازمة يكلفها القانون في الإئتمان الزراعي كتلك التي توجد النسبة للنشاط التجاري وذلك في حالة الامتناع عن سداد الشيكات والكمبيالات.

المبحث الثالث

تقييم الأداء المالي لبنوك التنمية والائتمان الزراعي

عندما تسعى البنوك لزيادة أرباحها تتجه في نفس الوقت إلى المحافظة على درجه كافيه من السيولة تكفل لها مقابلة الطلبات العادية للمودعين في أي وقت، ومن هنا تتضح حساسية السياسة المالية في البنوك حيث تضع البنوك في إعتبارها دائماً أن يكون الجزء الأكبر من الودائع التي تلتزم بها تستحق الدفع عند الطلب، ومن الطبيعي أن تتأثر أوجه إستخدام الموارد بعاملي السيولة والربحية ، وأن تحدد البنوك حجم وهيكل مواردها المالية أوجه استخدام تلك الموارد ودرجة سيولتها ومعدل ربحيتها ، وتعتبر السيولة والربحية والضمان من أهم السياسات المالية التي تسعى البنوك إلى التوفيق بينها[٣٠].

الهدف من تقييم الأداء المالي لبنوك التنمية والائتمان الزراعي في مصر هو قياس مؤشرات قياس السيولة في تلك البنوك للتعرف على قدرة البنوك الزراعية على تحقيق التوازن بين موادرها وأوجه إستخدامها، وسوف نستخدم المعدل النقدي ومعدل السيولة لقياس السيولة بالبنوك الزراعية، بالإضافة إلى قياس ملائمة حقوق الملكية للتعرف على مدى التناسب بين حق الملكية والمديونية ومقابلة المخاطر، وسوف تستخدم معدل الأصول الخطرة ونسبة حقوق الملكية إلى الودائع لقياس مدى ملائمة حقوق الملكية في بالبنوك الزراعية، بالإضافة إلى قياس مؤشرات توظيف الموارد في البنوك الزراعية للكشف عن كيفية توزيع الموارد بين النقدية والإستثمارات والقروض والأصول الأخرى، وسوف نستخدم ثلاث معدلات للكشف عن كيفية إستخدام البنوك الزراعية لأموالها وهذه المعدلات هى معدل إقراض الودائع ومعدل توظيف الودائع ومعدل توظيف الموارد.

مصادر الأموال في بنوك التنمية والائتمان الزراعي

ينقسم مصادر الأموال في بنوك التنمية والائتمان الزراعي إلى نوعين من المصادر، النوع الأول مصادر ذاتية تتمثل في رأس المال والإحتياجات والمخصصات، والنوع التالي مصادر خارجية

هـي الحسـابات الجاريـة وحسـابات التـوفير والودائـع والحسـابات الأرصـدة المسـتحقة للبنـوك والقروض المحلية والأجنبية.

ومن أهم مصادر الأموال في بنوك التنمية والائتمان الزراعي ما يلي[٣١]:

١) الحسابات الجارية المدينة للبنوك التجارية التي يتم استخدامها لمواجهه الطلب المتزايد على القروض الزراعية القصيرة الأجل وتتجه بنوك التنمية والائتمان الزراعي إلى التخفيض التدريجي لحجم الحسابات الجارية المدينة للبنوك التجارية ، نظراً لارتفاع أسعار الفائدة الخاصة بهذا المصادر بعد تحرير أسعار الفائدة عام ١٩٩١/٩١ والتحول إلى مصادر أخرى أقل تكلفة مثل الحسابات الجارية وحسابات التوفير والودائع وزيادة رأس المال.

٢) تعتبر القروض المحلية أحد مصادر التمويل بنوك التنمية والائتمان الزراعي وهى القروض التي يحصل عليها تلك البنوك من البنوك الأخرى وبنك الإستثمار القومي ووزارة المالية.

٣) تعتبر القروض الأجنبية أحد مصادر التمويل الخارجي التي يعتمد عليها بنوك التنمية والائتمان الزراعي في مواجهه الطلب على القروض المتوسطة والطويلة الأجل وهى عبارة عن القروض التي يقوم بنوك التنمية والائتمان الزراعي بتدبيرها والتعاقد عليها مع الجهات الأجنبية وغالباً ما تكون هذه القروض الدولية من السوق الأوربية المشتركة بالإضافة إلى المنح الأجنبية مثل منحه المشروع القومي للميكنة الزراعية ، وتتسم القروض الأجنبية بإنخفاض أسعار الفائدة مع فترة سماح معقولة والسداد يتم على فترات طويلة ، لأن معظم الجهات المانحة يهمها الدور التنموي لبنوك التنمية والائتمان الزراعي في الدول النامية.

٤) يعتبر رأس المال من أهم مصادر الأموال في بنوك التنمية والائتمان الزراعي وهو الخط الأول لمواجهه المخاطر التي قد تتعرض لها تلك البنوك مثل عدم سداد قروض النشاط الزراعي بسبب المخاطر الإنتاجية أو المخاطر التسويقية، كما أنه خط مواجهه الطلب المفاجئ على السيولة والتي لا تغطيها الأصول القصيرة الأجل.

٥) منحة مشروع المزارع الصغير وهذه المنحة مقدمة من هيئة المعونة الأمريكية ، ومنحة مشروع الإنتاج الزراعي وهى أيضا أحد منح هيئة المعونة الأمريكية ويهدف هذا المشروع إلى إحداث متغيرات رئيسية في قطاع الزراعة متضمنة إلغاء توريد المحاصيل إجبارياً

وتحرير الأسعار وإنهاء الإحتكار الحكومي وإلغاء الدعم وتحرير كميات الإنتاج الزراعي مع توفير نظام إئتماني متطور وإتباع سياسة زراعية تعتمد على آليات السوق.

بملاحظة البيانات المتاحة بالجدول رقم (١) يتضح لنا تطور الموارد المالية المتاحة للتوظيف في بنوك التنمية والائتمان الزراعي على النحو التالي:

١) ارتفعت الودائع المتاحة للتوظيف في بنوك التنمية والائتمان الزراعي من حوالي ٦.٥ مليار جنيه في نهاية يونيه ٢٠٠١، إلى حوالي ١٤ مليار جنيه في نهاية يونيه ٢٠٠٦ بمعدل نمو سنوي ٢٣.٤% في المتوسط، كما ارتفعت نسبة الودائع المتاحة للتوظيف إلى الموارد المالية للبنوك الزراعية من ٣٧.٦ % في نهاية يونيه ٢٠٠١ إلى ٦٣.٥ % في نهاية يونيه ٢٠٠٦.

٢) إنخفضت حقوق الملكية في بنوك التنمية والائتمان الزراعي من حوالي ٣.٨ مليار جنيه في نهاية يونيه ٢٠٠١ إلى ١.٨ مليار جنيه عام نهاية يونيه ٢٠٠٦ بمعدل تراجع سنوي ١٠.٥ % في المتوسط، كما انخفضت نسبة حقوق الملكية إلى الموارد المتاحة للتوظيف في البنوك الزراعية من ٢٢% في نهاية يونيه ٢٠٠١ إلى ٨.٢ % في نهاية يونيه ٢٠٠٦.

٣) إنخفضت القروض طويلة الأجل التي حصلت عليها بنوك التنمية والائتمان الزراعي من ١٩٤٣ مليون جنيه في نهاية يونيه ٢٠٠١ إلى ١٩١٧ في نهاية يونيه ٢٠٠٦، في حين إنخفضت نسبة القروض طويلة الأجل إلى إجمالي الموارد المتاحة للتوظيف في بنوك التنمية والائتمان الزراعي من ١١.٤ % في نهاية يونيه ٢٠٠١ إلى ٨.٧ % في نهاية يونيه ٢٠٠٦.

وبملاحظة البيانات المتاحة بالجدول رقم (٦) الذي يوضح تطور الموارد المالية متوسطة وطويلة الأجل يتضح لنا ما يلي:

١) إرتفاع حجم الموارد المالية متوسطة وطويلة الأجل في بنوك التنمية والائتمان الزراعي من حوالي ١١.٦ مليار جنيه في نهاية يونيه ٢٠٠١ إلى ١٧١٩ مليار جنيه في نهاية يونيه ٢٠٠٦، وارتفاع نسبة الموارد المالية متوسطة وطويلة الأجل إلى الموارد المالية المتاحة للتوظيف من ٦٧.٨ % في نهاية يونيه ٢٠٠١ إلى ٨١.٣ % في نهاية يونيه ٢٠٠٦.

٢) إنخفاض معدل الفوائد المدفوعة للودائع والقروض طويلة الأجل من ١١.٨% في نهاية يونيه ٢٠٠١ إلى ٣.٣ % في نهاية يونيه ٢٠٠٦.

توظيف الأموال في بنوك التنمية والائتمان الزراعي

يتضمن إستخدامات الأموال في بنوك التنمية والائتمان الزراعي عدد من البنود هي النقدية بالصندوق والأرصدة لدى البنوك والإستثمارات في الأوراق المالية والقروض بأنواعها والأصول الثابتة.

وسوف نناقش أهم بنود إستخدامات الأموال في بنوك التنمية والائتمان الزراعي فيما يلي[٣٢]:

١) تعتبر النقدية بالصندوق والأرصدة لدى البنوك من أهم إستخدامات الأموال في بنوك التنمية والائتمان الزراعي ويتضمن هذا البند الأرصدة لدى البنوك المصرية والمراسلين في الخارج وكانت تلك البنوك لا تلتزم بإيداع أرصدة لدى البنك المركزي المصري بحكم القانون السابق حيث كانت تلك البنوك لا تقبل حسابات جارية من الأفراد وبالتالي فهي غير ملزمة بنسبة معينة من قيمة ودائع العملاء يتم إيداعها بالبنك المركزي (الإحتياطى القانوني) واعتباراً من عام ٢٠٠٦ التزمت تلك البنوك بإيداع أرصدة لدى البنك المركزي.

٢) تعتبر الإستثمارات في الأوراق المالية أحد إستخدامات الأموال في بنوك التنمية والائتمان الزراعي وتمثل إستثمارات تلك البنوك في سندات حكومية حيث أجاز القانون تخصيص نسبة ٥% من صافى الأرباح القابلة للتوزيع لشراء سندات حكومية بالإضافة على مساهمات البنك في الشركات المساهمة وتقوم تلك البنوك بتنويع محفظة الإستثمارات في مجالات مختلفة التوازن بين السيولة والربحية.

(٣) القروض وهى أحد استخدامات الأموال في بنوك التنمية والائتمان الزراعي وتلك القروض تشمل قروض لشراء مستلزمات الإنتاج وتمويل بعض العمليات الزراعية للمحاصيل الحقلية وقروض تشغيل الثروة الحيوانية والثروة الداجنة والأعمال المرتبطة بالزراعة والتنمية الريفية وقروض التصنيع الزراعي وتشغيل محطات الميكنة الزراعية، وقد تكون هذه القروض قصيرة الأجل مدتها لا تتجاوز ٤ أشهر وقد تكون متوسطة الأجل تزيد أجالها عن ٤

أشهر وحتى ٥ سنوات وقد تكون قروض طويلة الأجل مثل قروض استصلاح وإستزراع الأراضي وتطوير نظم الري وإنشاء البساتين .

بملاحظة البيانات المتاحة بالجدول رقم (١) يتضح لنا تطور حجم وهيكل توظيف الأموال في بنوك التنمية والائتمان الزراعي على النحو التالي:

١) ارتفعت القروض والسلفيات من حوالي ١٠.٧ مليار جنيه في نهاية يونيه ٢٠٠١ إلى حوالي ١٩.٥ مليار جنيه في نهاية يونيه ٢٠٠٦ بمعدل نمو سنوي ١٦.٤ % في المتوسط كما ارتفعت نسبة القروض والسلفيات إلى إجمالي توظيف الأموال في تلك البنوك من ٦٢.٦ % في نهاية يونيه ٢٠٠١ إلى ٨٨.٥ % في نهاية يونيه ٢٠٠٦.

٢) انخفضت الاستثمارات المالية والمساهمات في البنوك والشركات التابعة في بنوك التنمية والائتمان الزراعي من ٣٤٧ مليون جنيه في نهاية يونيه ٢٠٠١ إلى ٣٣٩ مليون جنيه في نهاية يونيه ٢٠٠٦، كما انخفضت الأهمية النسبية للاستثمارات المالية إلى إجمالي توظيف الأموال في تلك البنوك من ٢٠١% في نهاية يونيه ٢٠٠١ إلى ١.٦% في نهاية يونيه ٢٠٠٦.

وبملاحظة البيانات المتاحة بالجدول رقم (٥) الذي يوضح تطور حجم وهيكل القروض والسلفيات في بنوك التنمية والائتمان الزراعي يتضح لنا انخفاض الفوائد المحصلة على القروض والسلفيات حيث سجل معدل الفوائد المحصلة أعلى نسبة في نهاية يونيه ٢٠٠١ حيث بلغ ذلك المعدل ١٣% وسجل ادنى نسبة في نهاية يونيه ٢٠٠٦ حيث بلغ ذلك المعدل ٥% فقط. ويرجع ذلك الى مشكلة الديون المتعثرة التي تعاني منها بنوك التنمية والائتمان الزراعي حيث يتم تجنب الفوائد على القروض المشكوك في تحصيلها ولم يتم إدراجها ضمن ايرادات البنك الامر الذي ادى الى انخفاض معدل العائد على حقوق الملكية.

مؤشرات السيولة والربحية في بنوك التنمية والائتمان الزراعي

يقصد بالسيولة مقدرة البنوك على تحقيق التوازن بين مواردها المالية ومجالات توظيف تلك الموارد بحيث لا تضيع منها فرصة الحصول على أرباح مناسبة في سبيل الإحتفاظ بأصوله

سائله، ولا يضحى البنك الزراعي بالقدر المناسب لسيولة أصوله في سبيل تحقيق أرباح مرتفعة، ومن أهم معدلات قياس السيولة في البنوك المعدل النقدي ونسبة الاحتياطي ونسبة السيولة وتعطى هذه المعدلات مؤشرات عن حالة السيولة في البنوك.

تشير نسبة المعدل النقدي في البنوك إلى مدى كفاية الأصول النقدية المتمثلة في النقدية بالصندوق والأرصدة لدى البنوك في مصر والخارج في سداد كل من الودائع والإلتزامات تجاه البنوك في مصر والخارج، كما تشير هذه النسبة إلى مدى حرص البنك على توفير مستوى عال من السيولة بغرض تدعيم الثقة في البنك وإجتذاب أي فرص جديدة للتوظيف والإستثمار لتحسين العائد ، ويمكن حساب نسبة المعدل النقدي بقسمة مجموع النقدية والأرصدة لدى البنوك على مجموع الودائع والأرصدة المستحقة للبنوك والمراسلين[٣٣].

وبملاحظة البيانات المتاحة بالجدول رقم (٢) الذي يوضح تطور مؤشرات السيولة والربحية في بنوك التنمية والائتمان الزراعي تبين لنا ما يلي:-

(١) سجلت نسبة المعدل النقدي في بنوك التنمية والائتمان الزراعي أعلى معدل لها في نهاية يونيه ١٩٩٨ حيث بلغت تلك النسبة ٣٠.٥% في حين سجلت نسبة المعدل النقدي أدنى معدل لها في نهاية يونيه ٢٠٠٦، حيث بلغت ٣.١% فقط وتشير تلك النسبة إلى عدم كفاية الأصول النقدية في سداد الودائع والإلتزامات قبل البنوك في مصر والخارج، و هذا الوضع يرجع إلى عدم حرص بنوك التنمية والائتمان الزراعي على توفير مستوى عال من السيولة لديها.

(٢) حققت بنوك التنمية والائتمان الزراعي أرباح منخفضة في بعض السنوات ولم تحقق أرباح في سنوات أخرى وبلغ معدل العائد على حقوق الملكية في البنوك الزراعية ٣.٢% في نهاية يونيه ٢٠٠٦.

مؤشرات حقوق الملكية في بنوك التنمية والائتمان الزراعي

يمكن قياس مدى ملائمة حقوق الملكية في البنوك بالعديد من النسب من بينها معدل الأصول الخطرة ونسبة حقوق الملكية إلى الودائع.

(١) معدل الأصول الخطرة في بنوك التنمية والائتمان الزراعي

تتمثل الأصول الخطرة في البنوك كافة الأصول مطروحاً منها الأرصدة النقدية وشبه النقدية (الإحتياطى القانوني والإحتياطى الثانوي) وكذا الأوراق المالية الحكومية، بعبارة أخرى تتمثل الأصول الخطرة في الأصول التي قد يتعرض البنك من جراء بيعها إلى بعض الخسائر كالأسهم والسندات غير الحكومية وكذلك الأصول التي يصعب تحويلها أصلاً إلى نقدية كالقروض والتسهيلات الائتمانية. ويستخدم معدل الأصول الخطرة لقياس مدى الحماية التي تقدمها حقوق الملكية لمواجهه الخسائر الرأسمالية التي قد يتعرض لها البنك إذا ما إنخفضت القيمة السوقية للأوراق المالية، أو إذا فشل في تحصيل أحد القروض التي سبق أن قدمها لأحد العملاء، ويمكن أن نطلق على هذه النسبة هامش الأمان المتاح لمواجهه الإستثمار في الأصول الخطرة، ويجب آلا تقل نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة عن ٨% طبقاً لقرارات لجنة بازال ويتم حساب معدل الأصول الخطرة بقسمة حقوق الملكية على إجمالي الأصول الخطرة[٣٤].

وبملاحظة البيانات المتاحة بالجدول رقم (٣) الذي يوضح تطور معدل الأصول الخطرة في بنوك التنمية والائتمان الزراعي تبين لنا أن معدل الأصول الخطرة في البنوك الزراعية سجل ٣٤.٢% في نهاية يونيه ٢٠٠١، وسجل معدل الأصول الخطرة أدنى معدل له في نهاية يونيه ٢٠٠٦ حيث بلغ ذلك المعدل ٩%، ويتضح لنا أن البنوك الزراعية كانت لا تلتزم بهامش الأمان لمواجهة الاستثمار في الأصول الخطرة خلال الفترة من ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٤، واعتبارا من عام ٢٠٠٦ تستطيع حقوق الملكية في البنوك الزراعية مواجهة الخسائر الرأسمالية التي قد تتعرض لها البنوك إذا فشلت في تحصيل احد القروض التي سبق تقديمها إلى احد عملائها.

(٢) نسبة حقوق الملكية إلى الودائع في بنوك التنمية والائتمان الزراعي

يوضح نسبة حقوق الملكية إلى الودائع في البنوك علاقة حقوق الملكية بالودائع وتعد هذه العلاقة مقياسا أساسيا للتعرف على قدرة البنك على رد الودائع التي يحصل عليها من الأموال المملوكة له، وكلما زادت نسبة حقوق الملكية إلى الودائع كان ذلك مصدر أمان للمودعين والعكس في حالة انخفاض تلك النسبة وعلى أساس نسبة حقوق الملكية إلى الودائع يمكن التعرف على الأهمية

النسبية لكل من حقوق الملكية والودائع كمصدر لتمويل وأبعاد المخاطرة التي تتعرض لها كل من الملاك وأصحاب الودائع ويتم حساب نسبة حقوق الملكية إلى الودائع بقسمة حقوق الملكية على الودائع ، وتجدر الإشارة إلى أن النسبة المقبولة والمستخدمة كثيراً هي ١٠% في الظروف العادية.

وبملاحظة البيانات المتاحة بالجدول رقم (٣) يتضح لنا تطور نسبة حقوق الملكية إلى الودائع في بنوك التنمية والائتمان الزراعي حيث انخفضت نسبة حقوق الملكية إلى الودائع من ٥٧% عام ٢٠٠١ إلى ١٣% عام ٢٠٠٦، وهذه النسبة مرتفعة نسبيا إلى ما قورنت بالنسبة الملائمة ومقدارها ١٠% في الظروف العادية.

مؤشرات توظيف الموارد في بنوك التنمية والائتمان الزراعي.

يقصد بعملية توظيف الموارد في البنوك توزيع الموارد بين النقدية والإستثمارات والقروض والأصول الأخرى، ويتم جدولة الأولويات في توظيف تلك الموارد لتوفير متطلبات السيولة، مع الأخذ في الاعتبار معدل العائد الذي يقابل درجة المخاطر المصاحبة، وتحدد السلطات النقدية نسبة ونوع الأموال السائلة التي يجب أن تحتفظ بها البنوك عند توظيف مواردها، وهناك عدد من المعدلات تبين مدى إستخدام البنوك لأموالها في منح القروض والاستثمارات المختلفة وأهم هذه المعدلات معدل إقراض الودائع معدل توظيف الودائع و معدل توظيف الموارد.

(١) معدل إقراض الودائع في بنوك التنمية والائتمان الزراعي

يوضح معدل إقراض الودائع مدى إستخدام البنوك لودائعها في منح القروض والسلفيات، ويعتبر هذا المعدل من أهم المعدلات المستخدمة لقياس قدرة البنوك على توظيف الجزء الأكبر من الموارد المتاحة لها أفضل توظيف، وإرتفاع هذا المعدل يدل على زيادة حجم الإئتمان الذي تقوم بمنحه البنوك وانخفاض هذا المعدل يدل على عكس ذلك، ويتم حساب معدل اقتراض الودائع بقسمة القروض على الودائع[٣٥].

وبملاحظة البيانات المتاحة بالجدول رقم (٤) الذي يوضح مؤشرات إقراض الودائع بنوك التنمية والائتمان الزراعي إنخفاض معدل إقراض الودائع في تلك البنوك من ١٩٨% في نهاية يونيه ٢٠٠١ إلى ١٣٦% في نهاية يونيه ٢٠٠٦.

(٢) معدل توظيف الودائع في بنوك التنمية والائتمان الزراعي

يقصد بمعدل توظيف الودائع في البنوك نسبة الاستثمارات الأساسية المتمثلة في القروض والأوراق المالية إلى مجموع الودائع ويقيس هذا المعدل مدى الكفاءة في توظيف الودائع في إستثمارات يتولد عنها عائد ويتم حساب معدل توظيف الوادئع بقسمة مجموع القروض والسلفيات والاستثمارات المالية على الودائع[٣٦].

وبملاحظة البيانات المتاحة بالجدول رقم (٥) الذي يوضح تطور معدل توظيف الودائع بنوك التنمية والائتمان الزراعي، حيث أتضح لنا أن معدل توظيف الودائع في البنوك الزراعية سجل أعلى معدل في نهاية يونيه ٢٠٠٣ حيث بلغت ذلك المعدل ٢١٩ %، وسجلت تلك البنوك أدنى معدل في نهاية يونيه ٢٠٠٦ حيث بلغت ١٣٨ % وبذلك استطاعت بنوك التنمية والائتمان الزراعي استخدام الودائع في منح القروض والاستثمار.

(٣) معدل توظيف الموارد في بنوك التنمية والائتمان الزراعي

يبين لنا معدل توظيف الموارد، ويتم حساب معدل توظيف الموارد المالية بقسمة مجموع الاستثمارت والقروض والسلفيات على مجموع الودائع وحقوق الملكية، مدى إستخدام البنوك للموارد المتاحة لها من ودائع ورأس مال وإحتياطيات في الإستثمار والقروض.

وبملاحظة البيانات المتاحة بالجدول رقم (٤) الذي يوضح تطور معدل توظيف الموارد بنوك التنمية والائتمان الزراعي أتضح لنا أن معدل توظيف الموارد في تلك البنوك سجل أعلى معدل له في نهاية يونيه ٢٠٠٣ حيث بلغ ١٨٦% ، كما سجل أدنى معدل له في نهاية يونيه ٢٠٠٥ حيث سجل ١١١% وهذا يعني قدرة تلك البنوك على توظيف مواردها المالية من حقوق ملكية وودائع في منح القروض والاستثمارات.

المبحث الرابع
رفع كفاءة البنوك الزراعية في مصر

تقوم البنوك الزراعية بدورها المنشود في تمويل التنمية الزراعية في مصر من خلال توفير الأموال اللازمة لعمليات الإنتاج الزراعي ومشروعات إستصلاح الأراضي ومشروعات الري والصرف ومشروعات الإنتاج الحيواني ومشروعات الصناعات الزراعية ويتطلب رفع كفاءة التمويل الزراعي في مصر استكمال إجراءات تحرير القطاع الزراعي وتحديث البنوك الزراعية وعلاج مشكلة الديون المتعثرة في البنوك الزراعية .

كان لسياسة التحرير الإقتصادى التي تم تطبيقها منذ بداية التسعينات أثار سلبية على نشاط البنوك الزراعية ووظائفها حيث إتضح لنا ما يلي[٣٧]:-

١) خروج البنوك الزراعية من تجارة مستلزمات الإنتاج وترك هذا المجال للقطاع الخاص مع إلغاء الدعم عن مستلزمات الإنتاج، وقد أدى ذلك إلى فقدان البنوك الزراعية المصدر الرئيسي للدخل حيث كانت تجارة مستلزمات الإنتاج مصدراً لنحو ٤٨% من إيرادات تلك البنوك.

٢) إلغاء دعم الفوائد على القروض الزراعية وقد ترتب على ذلك إلى تفضيل كبار عملاء البنوك الزراعية التعامل مع البنوك التجارية وقصر تعاملات البنوك الزراعية على صغار المزارعين الذين تتسم قروضهم بصغر الحجم وإرتفاع تكلفة التمويل.

٣) تحرير العلاقة الإيجارية بين المالك والمستأجرين أعطى للملاك الحق في إنهاء عقود الإيجار الأمر الذي أدى إلى قيام البنوك الزراعية بتقديم القروض بضمان المحاصيل الزراعية للمزارعين بغض النظر عن كونهم ملاك أو مستأجرين.

٤) تحرير أسعار الفائدة المدينة والدائنة أدى إلى قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للبنوك الزراعية والتي تعد من أهم مصادر الأموال في تلك البنوك، كما أدى إلى قيام البنوك الزراعية برفع أسعار الفائدة على ودائع عملاتها حتى تتمكن من المحافظة على تلك الودائع وقد أنعكس ذلك على تكلفة الائتمان الزراعي.

إعادة هيكلة البنوك الزراعية

تتكون البنوك الزراعية في مصر من البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي بالإضافة إلى ١٧ بنك للتنمية والائتمان الزراعي في المحافظات المختلفة يتبعها بنوك في القرى، ويتضح لنا من متابعة نشاط البنوك الزراعية في مصر أن هذه البنوك لم تعد تركز على نشاط التمويل الزراعي بل اتجهت إلى تمويل التنمية الريفية وتوظيف الأموال في مشاريع الإنتاج الحيواني وتنفيذ سياسة الأمن الغذائي بالإضافة إلى نشاط تجميع المدخرات المحلية في الريف المصري.

تم تطوّر البنوك الزراعية في مصر على أثر صدور القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ وبموجب هذا القانون تم تغيّر هيكل التمويل الزراعي ، من مجرد هيكل تمويل زراعي وتعاوني إلى هيكل تمويل زراعي وتنمية ريفية وقد استند هذا التطوير على المبادئ التالية[٣٨].

١) تفرغ الجمعيات التعاونية الزراعية في القرى لدورها المنشود في تطوير وزيادة الإنتاج الزراعي.

٢) تحديد مسئولية بنوك القرى في تطوير الخدمات الائتمانية المصرفية لمد القطاع الزراعي بما يحتاجه من رؤوس أموال لاستثمارها في مختلف المجالات وتقديم القروض إلى الجمعيات التعاونية الراعية والمزارعين وتقديم الخدمات المصرفية ونشر الوعي الإدخارى من أجل التنمية المحلية.

وينبغي إتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة هيكلة بنوك التنمية والائتمان الزراعي لكي تقوم بدورها التنموي المنشود وذلك على النحوالتالي:

١. إعادة هيكلة بنوك التنمية والائتمان الزراعي في مصر لتقوم بدورها التنموي المنشود عن طريق إندماج تلك البنوك في بنك جديد للتنمية الريفية يقدم التمويل لكافة الأنشطة الاقتصادية في الريف، ويقوم بتعبئة المدخرات الريفية.

٢. إنشاء بنك جديد للتمويل الزراعي لا يقل رأسماله عن مليار جنيه يساهم في تأسيسه بنك الاستثمار القومي وبنوك القطاع العام وشركات التأمين والشركة القابضة للتنمية الزراعية، ليكون بنك متخصص في تقديم التمويل الزراعي لكافة المشروعات الزراعية ومشروعات

الإنتاج الحيواني ومشروعات استصلاح الأراضي ومشروعات الري والصرف بالإضافة إلى تقديم التمويل للصناعات الزراعية والصناعات الغذائية.

٣. تعديل القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ ليتلائم مع الدور التنموي المنشود للبنوك الزراعية في مصر، والعمل على تجنب الازدواجية التي تؤثر على أداء البنوك الزراعية من حيث خضوعها لجهتين في آن واحد ، هما البنك المركزي التي تلتزم البنوك الزراعية بتعليماته ووزارة الزراعة التي تلتزم تلك البنوك بتنفيذ سياستها ، وكثيرا ما تتعارض القرارات الصادرة منهما الأمر الذي يؤثر على كفاءة أداء البنوك الزراعية.

تحديث الفروع الإسلامية للبنوك الزراعية

أنشأ البنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي منذ عام ١٩٩٨ عدد من الفروع الإسلامية في بعض المحافظات، وأنشأ إدارة المعاملات الإسلامية للإشراف على هذه الفروع، وتركز الفروع الأإسلامية نشاطها على نظام المرابحة للآمر بالشراء ولا تتعامل تلك الفروع بأساليب التمويل الزراعي المستخدمة في البنوك الإسلامية مثل المشاركات وعقد السلم.

ويمكن عقد السلم المزارعون من الحصول على الأموال اللازمة للإنتاج الزراعي من البنك (رب السلم) حيث يقوم المزارع ببيع المحاصيل الزراعية إلى البنك على أن يتم تسليم تلك المحاصيل في الأجل المحدد، ويقوم البنك بدفع ثمن تلك المحاصيل الزراعية في الحال (دفع مسبق)، ويكون ثمن بيع المحاصيل الزراعية منخفضاً نسبياً لصالح البنك، وبذلك يستطيع المزارع الحصول على الأموال اللازمة للإنتاج الزراعي ويستطيع البنك تحقيق الأرباح، حيث يكون عقد بيع السلم عقد بيع للمحاصيل الزراعية مع تسليف الثمن.

ومن الجدير بالذكر أن البنك الزراعي السوداني إستخدم عقد السلم في تقديم التمويل الزراعي، ووضع ضوابط لعقد السلم، ويتضمن هذا العقد تحديد جنس البيع ونوعه وصفته ومقداره مع وصفه وصفاً مميزاً له عن غيره، ويقوم البنك (رب السلم) بدفع ثمن المحاصيل الزراعية المتعاقد عليها كاملاً للمزارع (المسلم إليه) بعد توقيع هذا العقد، ويتم تحديد تاريخ ومكان تسليم المحاصيل

الزراعية (المسلم فيها) سواء دفعة واحدة أو على دفعات، ويمكن تحديد أسعار بيع المحاصيل الزراعية طبقاً لهذا العقد بعد إضافة أرباح مجزية للمزارع في حدود ٣٣% من تكلفة الإنتاج طبقاً لدراسة يقوم بها البنك لتكاليف زراعة الفدان وإنتاجية الفدان.[٣٩]

علاج مشكلة الديون المتعثرة في البنوك الزراعية

بلغ حجم الديون المتعثرة في بنوك التنمية والائتمان الزراعي حوالي ٢.٤ مليار جنيه، وبلغ عدد المزارعين المتعثرين في السداد حوالي ٣٠٠ ألف مزارع ، لذلك أصدر مجلس الوزراء عدد من القرارات لإعادة جدولة الديون المستحقة على المزارعين لبنك التنمية والائتمان الزراعي ومد فترة السداد إلى عشر سنوات، حيث تتحمل الدولة ٢٣١ مليون جنيه لهذا الغرض، وكما تمت مخاطبة النائب العام لوقف تنفيذ أحكام الحبس أو الحجز على المزارعين بسبب عدم سداد القروض المستحقة عليهم لبنك التنمية والائتمان الزراعي.[٤٠]

وقد أصدر مجلس إدارة البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي التعليمات لجميع بنوك التنمية الزراعية بالمحافظات بالقواعد الخاصة بالجدولة، مع مراعاة توافر الضمانات الكافية لتغطية إجمالي المديونيات في وقت السداد، على أن يتم التنازل عن الدعاوي القضائية المرفوعة ضد البنك من العميل، أو من البنك ضد العميل بمجرد تقديم طلب الجدولة، مع إستئناف صرف القروض الزراعية إلى المزارعين المتعثرين الذين ستتم إعادة جدولة ديونهم المتعثرة.[٤١]

ومن الجدير بالذكر أن البنوك الزراعية تتعرض إلى مشكلة الديون المتعثرة عند منح الائتمان، بسبب عدم دقة المعلومات التي تم منح القروض على أساسها ووجود أخطاء في السياسة الائتمانية الزراعية، وضعف نسبة التمويل الذاتي للمشروعات الزراعية.

ولعلاج مشكلة الديون المتعثرة في البنوك الزراعية تتخذ البنوك الإجراءات التالية: [٤٢]

١) قررت البنوك الزراعية التنازل عن جزء من الفوائد مقابل السداد الفوري للديون وتم تخفيض الفوائد على بعض أنواع القروض ومنح عملاء البنوك الزراعية فترات سماح تتناسب مع العائد.

٢) تعديل إجراءات الحصول على الضمانات الممنوحة من عملاء البنك
٣) إنشاء إدارة لتغطية مخاطر الائتمان في بنوك التنمية والائتمان الزراعي.
٤) زيادة الاهتمام بتقديم القروض للمشروعات الزراعية الصغيرة.

النتائج و التوصيات

استهدفت الدراسة التحليلية الكشف عن دور البنوك الزراعية في التنمية وتقييم السياسة الائتمانية للبنوك الزراعية، وتقييم الأداء المالي للبنوك الزراعية بهدف التعرف على المشاكل التي تواجه البنوك الزراعية في مصر.

وقد اتضح لنا أن البنوك الزراعية تقوم بدورها في تقديم التمويل الزراعي من قروض قصيرة الأجل وقروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل، كما تقوم بدورها في تمويل التنمية الريفية من خلال فروع البنوك الزراعية المنتشرة في المراكز والقرى.

وقد اتضح لنا من تقييم السياسة الائتمانية للبنوك الزراعية وضوح القواعد الأساسية للائتمان الزراعي، حيث يوجد شروط لمنح الائتمان الزراعي ويتم منح القروض بعد تقييم الجدارة الائتمانية لعملاء البنوك الزراعية وبعد الحصول على الضمانات، وهناك سلطات محددة لإعتماد منح القروض على مستوى بنوك التنمية الزراعية بالمحافظات وفروعها في المراكز وعلى مستوى بنوك القرى، كما تتعرّض البنوك الزراعية لمخاطر الائتمان الزراعي بسبب التأثير السلبي للظروف الطبيعية على المحاصيل الزراعية.

كما اتضح لنا من تقييم الأداء المالي لبنوك التنمية والائتمان الزراعي في مصر أن مصادر الأموال متوسطة وطويلة الأجل تمثل ٨١ % من الموارد المتاحة للتوظيف ، كما ارتفعت نسبة الودائع المتاحة للتوظيف لتمثل حوالي ٦٣.٥ % من الموارد المتاحة للتوظيف.

كما اتضح لنا أن القروض والسلفيات تمثل ٨٨.٥% من مجالات توظيف الأموال في نهاية يونيه ٢٠٠٦، كما إنخفض معدل الفوائد المحصلة على القروض والسلفيات إلى ٥% في نفس العام،

ويرجع ذلك إلى مشكلة الديون المتعثرة وقيام تلك البنوك بتخفيف الفوائد على الديون المشكوك في تحصيلها وعدم إضافتها لإيرادات تلك البنوك ، كما ارتفعت نسبة القروض طويلة الأجل إلى إجمالي القروض والسلفيات لتمثل ٧٨% من حجم القروض والسلفيات في نهاية يونيه ٢٠٠٥.

كما اتضح لنا إنخفاض نسبة السيولة في البنوك الزراعية إلى ٣.١% في يونيه ٢٠٠٦، وهذه النسبة تقل بكثير عن الحد الأدنى للسيولة التي قرره البنك المركزي المصري والذي يصل إلى ٢٠% بالعملة المحلية و٢٥% بالعملة الأجنبية، وقد بلغ معدل العائد على حقوق الملكية ٣.٢% في نهاية يونيه ٢٠٠٦، في حين بلغ هذا المعدل في بنوك القطاع العام ٣.٩% في ذات التاريخ.
كما أتضح لنا أن معدل الأصول الخطرة في بنوك التنمية والائتمان الزراعي بلغ ٩% في يونيه ٢٠٠٦ في حين يصل الحد الأدني المقرر من البنك المركزي المصري إلى ١٠% ويبلغ ذلك المعدل في المركز المالي المجمع للبنوك إلى ١٤.٩% في نهاية يونيه ٢٠٠٦ كما بلغت نسبة حقوق الملكية إلى الودائع حوالي ١٢.٦% في نهاية يونيه ٢٠٠٦.
وأتضح لنا من قياس مؤشرات توظيف الموارد في بنوك التنمية والائتمان الزراعي أن معدل إقراض الودائع بلغ ١٣٦% في نهاية يونيه ٢٠٠٦ في حين بلغ معدل توظيف الودائع ١٣٨% في نفس العام، كما بلغ معدل توظيف الموارد ١٢٣% في نفس العام.
كما اتضح لنا ضرورة رفع كفاءة البنوك الزراعية في مصر ويتطلب ذلك إعادة هيكلة البنوك الزراعية عن طريق إندماج بنوك التنمية والائتمان الزراعي في بنك جديد للتنمية الريفية يقدم التمويل لكافة الأنشطة الاقتصادية في الريف المصري.
كما اتضح لنا أهمية تحديث الفروع الإسلامية لبنوك التنمية والائتمان الزراعي عن طريق استخدام أساليب التمويل الإسلامي الملائمة للنشاط الزراعي مثل نظام المرابحة والمشاركة وعقد السَّلم.
كما اتضح لنا أهمية علاج مشكلة الديون المتعثرة التي كان لها تأثير سلبي على نتائج أعمال بنوك التنمية والائتمان الزراعي وذلك من خلال إعادة جدولة تلك الديون وتخفيض الفوائد على القروض الزراعية.

نتائج اختبارات الفروض

نص الفرض الأول من هذا البحث على أن بنوك التنمية والائتمان الزراعي لا يوجد لديها مشاكل في تنمية مواردها المالية تؤثر على توظيف أموالها، وقد قام الباحث بإختبار صحة أو خطأ هذا الفرض. وتشير نتائج البحث إلى عدم صحة الفرض الأول حيث إتضح أن بنوك التنمية والائتمان الزراعي تعاني من مشاكل في تنمية مواردها المالية بسبب إرتفاع تكلفة الحصول على تلك الموارد، حيث اضطر البنك إلى العدول عن إستخدام الأرصدة المستحقة للبنوك التجارية إعتباراً من عام ٢٠٠٤ بسبب إرتفاع سعر الفائدة بعد أن بلغت تلك الأرصدة حوالي ٥ مليارات جنيه في ذلك العام تمثل حوالي ٢٠% من الموارد المتاحة للتوظيف، كما إضطر البنك إلى تقليل الاعتماد على القروض طويلة الأجل حيث إنخفضت نسبة تلك القروض إلى الموارد المتاحة للتوظيف من ١١.٧% عام ٢٠٠١ إلى ٨.٧% عام ٢٠٠٦ وبذلك اتضح عدم صحة الفرض الأول، حيث تعاني تلك البنوك من مشاكل في تنمية مواردها المالية.

نص الفرض الثاني من هذا البحث على أن بنوك التنمية والائتمان الزراعي لا يوجد لديها إختلال في هياكلها التمويلية تؤثر على توظيف أموالها، وقام الباحث بإختبار صحة أو خطأ هذا الفرض وتشير نتائج البحث إلى صحة الفرض الثاني حيث اتضح أن بنوك التنمية والائتمان الزراعي لا تعاني من إختلال في الهيكل التمويلي، حيث توسعت تلك البنوك في منح القروض طويلة الأجل التي ارتفع وزنها النسبي من حوالي ٤% عام ٢٠٠١ إلى حوالي ٧٨% عام ٢٠٠٥ في حين انخفض الوزن النسبي للقروض قصيرة الأجل من حوالي ٦٠.٥% عام ٢٠٠١ إلى حوالي ٧% عام ٢٠٠٥ ، كما بلغت نسبة الموارد المالية متوسطة وطويلة الأجل إلى إجمالي الموارد المالية المتاحة للتوظيف ٧٤.٨% في نفس العام ، وهذا يعني قيام البنك بتوظيف موارده المالية متوسطة وطويلة الأجل في منح قروض طويلة الأجل وبذلك ثبت صحة الفرض الثاني حيث لا تعاني تلك البنوك من وجود إختلال في هياكلها التمويلية.

الفرض الثالث من هذا البحث ينص على أن بنوك التنمية والائتمان الزراعي لا تعاني من مشكلة الديون المتعثرة التي تؤثر على نتائج أعمال البنوك الأخرى، وقد قام الباحث باختبار صحة أو

خطأ هذا الفرض وتشير النتائج إلى عدم صحة الفرض الثالث، حيث تعاني تلك البنوك من مشكلة الديون المتعثرة التي بلغت حوالي ٢.٤ مليار جنيه عام ٢٠٠٢ طبقاً لتصريحات رئيس مجلس الوزراء في ذلك العام، وتمثل الديون المتعثرة ١٣% من حجم القروض والسلفيات عام ٢٠٠٢، كما تشير نتائج الدراسة إلى إنخفاض معدل الفوائد المحصلة من القروض والسلفيات من ١٣% عام ٢٠٠١ إلى ٥% فقط عام ٢٠٠٦ ويرجع ذلك إلى ارتفاع حجم الديون المشكوك في تحصيلها حيث يتم تجنيب فوائد تلك الديون ولا يتم إضافتها إلى إيرادات البنك ، وبذلك فقدت تلك البنوك جزء من إيراداتها يعادل قيمة الفوائد المجنبة ، كما تشير نتائج البحث إلى انخفاض معدل العائد على حقوق الملكية إلى ٣% فقط خلال عام ٢٠٠٦، وعدم قدرة البنك على تحقيق أرباح في سنوات أخرى، وبذلك يتضح لنا عدم صحة الفرض الثالث حيث تعاني بنوك التنمية والائتمان الزراعي من مشكلة الديون المتعثرة التي تؤثر على نتائج أعمال تلك البنوك.

توصيات البحث

حدد الباحث مجموعة من التوصيات التي ترتبط بتنفيذ الإستراتيجية المقترحة لتحديث البنوك الزراعية وفيما يلي نعرض هذه التوصيات:

١. إعادة هيكلة بنوك التنمية والائتمان الزراعي في مصر لتقوم بدورها التنموي المنشود عن طريق إندماج تلك البنوك في بنك جديد للتنمية الريفية يقدم التمويل لكافة الأنشطة الاقتصادية في الريف، ويقوم بتعبئة المدخرات الريفية.

٢. إنشاء بنك جديد للتمويل الزراعي لا يقل رأسماله عن مليار جنيه يساهم في تأسيسه بنك الاستثمار القومي وبنوك القطاع العام وشركات التأمين والشركة القابضة للتنمية الزراعية، ليكون بنك متخصص في تقديم التمويل الزراعي لكافة المشروعات الزراعية ومشروعات الإنتاج الحيواني ومشروعات استصلاح الأراضي ومشروعات الري والصرف بالإضافة إلى تقديم التمويل للصناعات الزراعية والصناعات الغذائية.

٣. تعديل القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ ليتلائم مع الدور التنموي المنشود للبنوك الزراعية في مصر، والعمل على تجنب الازدواجية التي تؤثر على أداء البنوك الزراعية من حيث

خضوعها لجهتين في أن واحد هما البنك المركزي التي تلتزم البنوك الزراعية بتعليماته ووزارة الزراعة التي تلتزم تلك البنوك بتنفيذ سياستها وكثيرا ما تتعارض القرارات الصادرة منهما الأمر الذي يؤثر على كفاءة أداء البنوك الزراعية.

٤. تحديث الفروع الإسلامية لبنوك التنمية والائتمان الزراعي التي لا تتعامل بالفائدة أخذاً وعطاءا حيث تقوم تلك الفروع بتعبئة المدخرات الريفية وتوظيف الأموال بالاعتماد على أساليب التمويل الإسلامي من مرابحات ومشاركات ومضاربات بالإضافة إلى نظام بيع السلم وهو نظام إسلامي يمكن صغار المزارعين من بيع المحاصيل الزراعية إلى البنوك الزراعية مع الحصول على الثمن مقدما ويسمح هذا النظام بتحقيق هامش ربح للبنك.

٥. تطوير أساليب وأشكال التمويل الزراعي متوسط وطويل الأجل وتطبيق نظام الإقراض المشترك (الائتمان الجماعي) الذي يؤدي إلى توزيع المخاطر بين البنوك بدلا من أن يتحملها البنوك الزراعية وحدها.

٦. تنمية الموار المالية لبنوك التنمية والائتمان الزراعي عن طريق حصول تلك البنوك على قرض من البنك المركزي لا يقل عن مليار جنيه يتم سداده خلال ١٠ سنوات ، بالإضافة إلى قيام تلك البنوك بإصدار سندات بهدف تنمية مواردها المالية مع ضرورة تحقيق التناسب بين آجال الموارد المالية المتاحة للتوظيف وآجال مجالات توظيف تلك الأموال.

المراجع (هوامش البحث)

١) شعبان على محمد سالم – دراسة اقتصادية لكفاءة نظام الائتمان الزراعي في مصر – رسالة ماجستير – كلية الزراعة – جامعة المنوفية ١٩٩٢ ص ١-٢.

٢) د. أكرم شلبي – دور البنوك المتخصصة في التمويل الداخلي للتنمية الاقتصادية بالتطبيق على بنك التنمية والائتمان الزراعي – مجلة مصر المعاصرة – يوليو / أكتوبر ١٩٩٣ العددان ٤٣٣/٤٣٤ ص ١٦٠ .

٣) حسن محمود بيومي سمود – دراسة مقارنة لاقتصاديات تمويل بعض المشروعات الزراعية في مصر – رسالة دكتوراه – كلية الزراعة – جامعة عين شمس١٩٩١ – ص ١٢٥- ١٢٦.

٤) شادية صلاح الدين محمد – دور المؤسسات التمويلية في عملية التنمية الزراعية فى ظل سياسة التحرير الإقتصادى –رسالة دكتوراة – كلية الزراعة – مشتهر جامعة الزقايق ١٩٩٩ ص١.

٥) وزارة الزراعة : التمويل الزراعي ودور البنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي في تحقيق خطة التنمية الزراعية في مصر – ١٩٨٩ ص ١٠٤

٦) مكادى عبد المجيد سليمان – العرض والطلب على القروض الزراعية في محافظة المنيا – رسالة دكتوراة – كلية الزراعة – جامعة المنيا ١٩٩٣ ص ١.

٧) وزارة الزراعة - التمويل الزراعي ودور البنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي – مرجع سابق - ص ١.

٨) سمير عبد الحميد عريقات – دراسة اقتصادية لسياسة الإئتمان الزراعي في مصر – رسالة دكتوراة – كلية الزراعة جامعة الأزهر ١٩٩٣ ص ٢٦.

٩) نيفين حسين محمد محمود شمت - تقييم دور بنك التنمية والائتمان الزراعي في تمويل المحاصيل الزراعية وتنميتها – رسالة ماجستير – كلية التجارة – جامعة عين شمس ١٩٩٨ ص ٢١ - ٢٢.

١٠) نيفين حسين محمد محمود شمت - المرجع السابق ص ١١.
١١) معهد التخطيط القومي – التغيرات الهيكلية في مؤسسات التمويل الزراعي ومصادر ومستقبل التمويل الزراعي في مصر – سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٠٩ – أغسطس ١٩٩٧ – ص ١.
١٢) دكتور أحمد سعيد حسنين – أصول الاقتصاد الزراعي – دار الطباعة الحديثة – ١٩٧٤ – ص ١٨٨.
١٣) محمد عبد المعز هلال – تحليل السياسات الاقراضية للبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي – رسالة دكتوراة – كلية الزراعة – جامعة عين شمس ص ٢٧٦
١٤) دكتور أكرم شلبي – دور البنوك المتخصصة في التمويل الداخلي للتنمية الاقتصادية – مرجع سابق ص ١٥٥ وما بعدها.
١٥) معهد التخطيط القومي – التغيرات الهيكلية يف مؤسسات التمويل الزراعي – مرجع سابق ص ٢ وما بعدها .
١٦) نيفين حسين محمد محمود شمت - تقييم دور بنك التنمية والائتمان الزراعي في تمويل المحاصيل الزراعية وتنميتها – مرجع سابق .
١٧) شادية صلاح الدين محمد – دور المؤسسات التمويلية في عملية التنمية الزراعية – مرجع سابق ص ١.
١٨) محمد عادل مصطفى كمال إبراهيم – دراسة اقتصادية لبنوك القرى في جمهورية مصر العربية – رسالة ماجستير – كلية الزراعة – جامعة الزقايق ١٩٨٤ – ص ٢٧٥ - ٢٨٤.
١٩) معهد التخطيط القومي – التغيرات الهيكلية في مؤسسات التمويل الزراعي – مرجع سابق ص ٧٥.
٢٠) شادية صلاح الدين محمد – دور المؤسسات التمويلية في مجلة التنمية الزراعية – مرجع سابق ص ١ .

٢١) مجلس الشورى – لجنة الزراعة والري واستصلاح الأراضي أكتوبر رقم (١٣) أكتوبر ١٩٩٤ ص ١٧ - ٢٨.
٢٢) دكتور حسن علي خضر – السياسة الائتمانية الزراعية ودور بنك التنمية والائتمان الزراعي – الوضع الحالي والقصور المستقبلي – مؤتمر التخطيط الاستراتيجي للتنمية والائتمان الزراعي – وزارة الزراعة – ابريل ١٩٩٧ ص ٢٠ - ٢٢.
٢٣) محمد عبد المعز هلال – تحليل السياسات الاقراضية للبنك الرئيسي للتنمية الزراعي – مرجع سابق ص ٦٣ وما بعدها .
٢٤) محمد عبد المعز هلال – المرجع السابق ص ٣٢ - ٤٣.
٢٥) دكتور محمد نمر علي – تقييم سياسات الإقراض في بنك التنمية والائتمان الزراعي – مجلة البحوث التجارية المعاصرة – كلية التجارة – سوهاج – المجلد السابع العدد الاول – يونيو ١٩٩٣ ص ٦٨ - ٧١.
٢٦) دكتور محمد نمر علي – المرجع السابق ص ٤٧ .
٢٧) دكتور عبد المولى بشير – التمويل الزراعي – قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة الإسكندرية ١٩٧٥ – ص ٣٤.
٢٨) المجلس القومي للإنتاج والتنمية الاقتصادية – الائتمان الزراعي الدورة الثالثة والعشرون ١٩٩٥ / ١٩٩٦ ص ١٦٨ – ١٧٠.
٢٩) دكتور محمد كمال خليل الحمزاوي – اقتصاديات الائتمان المصرفي – منشاة المعارف – الإسكندرية ٢٠٠٠ ص ٣٨٥ - ٣٨٦ .
٣٠) فاروق إبراهيم محمد خضير – إستخدام الأساليب الكمية في رفع الكفاية الإنتاجية بقطاع البنوك التجارية – رسالة دكتوراه غير منشورة كلية التجارة بورسعيد – جامعة قناة السويس سنة١٩٩٠ ص ٥٠-٩٥.
٣١) محمد عبد المعز هلال – تحليل السياسات الأقراضية للبنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي – مرجع سابق ص ١٤٨-١٦٣.

٣٢) محمد عبد المعز هلال – المرجع السابق ص ٦٤-١٧٥.

٣٣) على عبد الحميد محمد الكلاف – إستخدام أساليب التحليل المالي في تقييم مصادر وإستخدامات الأموال بالبنوك التجارية – رسالة ماجستير– كلية التجارة جامعة الإسكندرية ١٩٩٢ ص ١٦٥.

٣٤) دكتور منير إبراهيم هندي – إدارة البنوك التجارية – مدخل إتخاذ القرارات – المكتب العربي الحديث بالإسكندرية – ١٩٩٦ ص ٤١٨.

٣٥) فاروق إبراهيم خضير – إستخدام الأساليب الكمية في رفع الكفاءة الإنتاجية بقطاع البنوك التجارية – مرجع سابق – ص٥٧.

٣٦) دكتور منير إبراهيم هندي – إدارة البنوك التجارية – مرجع سابق ص٤٢٩/٤٣٠

٣٧) معهد التخطيط القومي – التغيرات الهيكلية في مؤسسات التمويل الزراعي – مرجع سابق ص ٦٤- ٦٦ .

٣٨) البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي – نظام بنك القرية – قرير غير منشور – القاهرة ١٩٩٧ ص ٢٣ وما بعدها .

٣٩) دكتور الصديق الضرير – السلم وتطبيقاته المعاصرة – مجلة مجمع الفقه الإسلامي – جدة – العدد التاسع – الجزء الأول ١٩٩٦ ص ٤١٢ -٤١٣.

٤٠) جريدة الأهرام – القاهرة الصادرة يوم ٢٠٠٢/٤/١١ – نص تعقيب رئيس الوزراء على لجنة الرد على بيان الحكومة. جريدة الأخبار – القاهرة الصادرة يوم ٢٠٠٢/١٢/٣٠ – نص بيان الحكومة أمام مجلس الشعب بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/٢٩.

٤١) جريدة الأخبار الصادرة يوم ٢٠٠٢/٥/٢٣ – نص تصريح رئيس مجلس إلإدارة البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي.

٤٢) دكتور محمد كمال خليل الحمزاوي – اقتصاديات الائتمان المصرفي – مرجع سابق ص ٣٨٥ - ٣٨٧ .